

Distr.: General
17 January 2023
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا

مذكرة شفوية مؤرخة 8 كانون الأول/ديسمبر 2022 موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة
الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

يشرف البعثة الدائمة لجمهورية مالطة لدى الأمم المتحدة أن تحيل طيه تقرير جمهورية مالطة
عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2644 (2022) بشأن ليبيا (انظر المرفق).



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 8 كانون الأول/ديسمبر 2022 الموجهة إلى رئيس اللجنة
من البعثة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة

تقرير جمهورية مالطة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2644 (2022)

الأساس القانوني والإطار القانوني

ينظم عملية تنفيذ الجزاءات الدولية في جمهورية مالطة قانون المصلحة الوطنية (السلطات التمكينية) (الفصل 365 من قوانين مالطة). وبمقتضى هذا التشريع، تعلن مالطة أن جميع الجزاءات التي تصدر عن مجلس الأمن (وفقاً للمادة 3 من الفصل 365 من قوانين مالطة) وعن مجلس الاتحاد الأوروبي (وفقاً للمادة 4 من الفصل 365 من قوانين مالطة) تصبح واجبة التطبيق مباشرة في مالطة إثر صدورها وتكون لها قوة القانون. ويخول ذلك القانون أيضاً أساساً قانونياً لفرض جزاءات وطنية.

وفي هذا الصدد، فإن جميع الجزاءات الواجبة التطبيق على ليبيا التي فرضتها الهيئتان المذكورتان آنفاً هي جزاءات واجبة التطبيق مباشرة في مالطة بموجب القانون المالطي وتتولى المحاكم المالطية إنفاذها. ويشمل ذلك القرارات التالية الصادرة عن مجلس الأمن والتشريعيين القانونيين التاليين الصادرين عن مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن ليبيا:

- قرار مجلس الأمن 1970 (2011)
- قرار مجلس الأمن 2009 (2011)
- قرار مجلس الأمن 2095 (2013)
- قرار مجلس الأمن 2146 (2014)
- قرار مجلس الأمن 2174 (2014)
- قرار مجلس الأمن 2362 (2017)
- قرار مجلس الأمن 2441 (2018)
- قرار مجلس الأمن 2509 (2020)
- قرار مجلس الأمن 2571 (2021)
- لائحة مجلس الاتحاد الأوروبي 2016/44 (EU) بشأن التدابير التقييدية المتعلقة بالحالة في ليبيا، وإلغاء اللائحة (EU) No. 204/2011
- قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2015/1333 (CFSP) بشأن التدابير التقييدية المتعلقة بالحالة في ليبيا، وإلغاء قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2011/137/CFSP.

ويتولى مجلس رصد الجزاءات مهام السلطة الوطنية المختصة في جمهورية مالطة المسؤولة عن ضمان تنفيذ الجزاءات الدولية والوطنية ورصدها. ومجلس رصد الجزاءات مسؤول عن الامتثال للجزاءات الصادرة عن الهيئتين المذكورتين آنفاً، واقتراح إدراج أسماء الأشخاص والكيانات في قوائم الهيئتين وشطبها

منها، ورصد الأموال المجمدة أو غيرها من الأصول وإتاحة إمكانية الوصول إليها، فضلا عن تقديم التوجيه للسلطات المعنية بشأن أي قواعد تنظيمية تصدر بموجب القانون المذكور.

وفي هذا الصدد، يجري مجلس رصد الجزاءات اتصالات مباشرة مع السلطات الوطنية المختصة الأخرى في القطاع المالي لضمان تجميد أي أصول يملكها الخاضعون للجزاءات بموجب نظامي الجزاءات، أشخاصا وكيانات، المدرجون في قوائم مجلس الأمن ومجلس الاتحاد الأوروبي وفقا للقرارات ذات الصلة. ويعمل مجلس رصد الجزاءات على التنسيق مع المصارف المحلية وفروع المصارف الدولية في مالطة، ومع المؤسسات الائتمانية وغيرها من الأشخاص المعنيين من أجل كفالة تنفيذ الجزاءات وتجميد الأصول دون تأخير.

ويلزم قانون المصلحة الوطنية (السلطات التمكينية) الأشخاص المعنيين (الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقومون بأنشطة ذات صلة تتطلب رصد الجزاءات والإبلاغ عنها) بفحص عملاتهم بشكل متكرر بحثا عن انتهاكات محتملة للجزاءات وعن حالات التحايل على الجزاءات، والقيام على الفور بإبلاغ مجلس رصد الجزاءات مباشرة بأي نتائج محتملة.

تدابير حظر السفر

يمتد التطبيق المباشر للتدابير التي يفرضها مجلس الأمن ومجلس الاتحاد الأوروبي أيضا ليشمل تدابير حظر السفر التي يتم إنفاذها وفقا للإطار الوطني.

ولم تتخذ جمهورية مالطة أي تدابير لحظر للسفر من جانب واحد على المستوى الوطني فيما يتعلق بالالتزامات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2644 (2022). وعلاوة على ذلك، تتخذ مالطة من نظام شنغن للمعلومات وسيلة لضمان التدقيق بفعالية في جميع التحركات من منطقة شنغن التابعة للاتحاد الأوروبي وإليها، وهو ما يكفل الاتساق مع سائر نُظم الجزاءات التي تفرضها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

تدابير تجميد الأصول

ينص قانون المصلحة الوطنية (السلطات التمكينية) على التجميد المباشر للأصول التي يملكها أو يتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الخاضعون للجزاءات، أشخاصا أو كيانات، أو الأشخاص الذين يتصرفون باسمهم. وينص هذا التشريع صراحة على أن كل تدبير من تدابير الجزاءات التي يصدرها مجلس الأمن أو مجلس الاتحاد الأوروبي يعد بمثابة أمر بالتجميد وله قوة القانون.

ولذلك اتخذت جمهورية مالطة في هذا الصدد خطوات لضمان تجميد جميع الممتلكات المستهدفة على النحو الواجب، وستظل تلك الممتلكات مجمدة ما دامت التدابير التقييدية المتعلقة بها قائمة.

وامتثالا لالتزامات الدول الأعضاء بموجب قرار مجلس الأمن 2644 (2022)، تحرص مالطة بشدة على الحفاظ على جميع الأموال والأصول الأخرى المملوكة للأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القوائم بموجب القرار. وتقدم جميع المؤسسات المالية إلى مجلس رصد الجزاءات تقارير دورية بشأن أحدث قيم الأصول المجمدة، والطريقة التي يتم بها الاحتفاظ بتلك الأصول، وكل التطورات المتعلقة بها. ويأذن مجلس رصد الجزاءات، في الظروف المحدودة التي تسمح بها التدابير التقييدية ذات الصلة، باستخدام الأموال المجمدة لدفع المبالغ المستحقة عن الخدمات المقدمة فيما يتعلق بصيانة الأصول المذكورة أو حفظها أو إدارتها، مثل الرسوم القانونية والغرامات أو العقوبات.